

على الكفاية ولا يقدر  
الا في يد امين فان  
وجد معه مال اتفق  
عليه الحاكم منه وان  
له يوجد معه مال  
فنفقته في بيت اكل  
**فصل** و العود بعه امانة  
يستحب قبولها لمن  
قائم بالامانة فيها ولا

ولا يلزم الا بالتعدي  
و قول المودع مقبول  
في ردها على المودع  
و عليه ان يحفظها في  
حرز مثلها و اذا طوب  
بها فانه يخرجها من  
القدرة عليها حتى  
تلفت ضمن كتاب  
الغرايض و هو صايبا